- قصور تطبيق مفهوم المناطق الصناعية بما يؤثّر سلباً على تنامى دور قطاع الصناعات التحويلية فى توليد نسبة أكبر من الناتج، واتجاه المستثمرين إلى تفضيل الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المُضافة الأقل.
- تنامى ظاهرة المنافسة العالمية وتسارع معدلاتها بدلا من كونها محلية الموطن، بحيث أصبح المنتج المحلى يتنافس داخل وخارج أراضيه مع المنتجات الأخرى.
- اتساع الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل، بحيث أصبح رأس المال البشرى الكفء هو عنصر الإنتاج الأكثر ندرة، وأدَّى إلى ارتفاع درجة تنافسية العمالة الأجنبية لارتفاع معدلات إنتاجيتها.

٥- نحو تأصيل منظومة ثقافية مؤيِّدة للتنمية

أيدَّت تجارب بعض الدول الناهضة -التى نجحت فى الارتقاء بمستويات التنمية عبر السنوات الماضية -الدور الأصيل الذى تلعبه البنية الثقافية فى إحداث ذلك. ذلك أن تسارع معدلات التنمية ومجالات التقدم مشروطة بثقافة التقدُّم، فى حين أسهمت ثقافة التخلف - ومازالت تسهم- فى عرقلة كل محاولات التنمية فى دول العالم النامى. وفيما يخص الحالة المصرية، فقد أشارت نتائج تحليل الواقع الحالى لمستوى النمو الاقتصادى والتنمية، وسمات الثقافة السائدة لكل من الاستهلاك والعمل والإنتاج إلى أن غياب البنية الثقافية المؤيدة للتنمية قد أسهم فى العديد من الظواهر التى تبدد مستهدفات الجهود المبذولة. ولعل التحدِّى الرئيسى فى هذا السياق يتمثل فى إيجاد أنماط جديدة للحياة وإشاعة ثقافة التقدُّم من جهة، وتوفير طرق متعددة للتنمية من جهة أخرى. يأتى هذا القسم ليعرض السمات الرئيسية للمستقبل المأمول فيما يخص الأداء التنموى، مدعوما برؤية وأهداف إستراتيجية مقترحة لبلوغ ذلك المستقبل. هذا بالإضافة إلى طرح مجموعة من مصادر المخاطر التى يتعين التعامل معها لضمان حيادية (أو تدنِّى) درجة تأثيرها على النتائج المتحققة.

٥. ١ السمات الرئيسية للمستقبل المأمول

استعرض القسم السابق تحليل الواقع الحالى للثقافة السائدة بين المجتمع المصرى فيما يخص نمط الاستهلاك والإنتاج وتفضيلات العمل. على أن ذلك التحليل قد يؤكد أهمية تغيير تلك الثقافة المعيشة لضمان الترقِّى بمستوى التنمية الحالى الذى أشار إليه القسم السابق عليه. وفى هذا السياق، يمكن استخدام أداة تحليلية أخرى، تربط بين أهم سمات الواقع الحالى والمستقبل المأمول حتى يتسنَّى المقارنة فيما بينهما وتحديد الفجوة التى يتعين العمل على تضييقها. هذه الأداة يُطلق عليها "شجرة الإستراتيجية" (Strategy Tree). ويعرض الشكل رقم (٦) شجرة

الإستراتيجية لمفردات المنظومة الثقافية المصرية، بالتركيز على جوانب الاستهلاك والإنتاج والعمل.

شكل (٦)

المجتمع المصرى: شجرة الإستراتيجية لمفردات نمط الواقع الحالى والمستقبل المأمول

فيما يخص المستقبل المأمول، لتحقيق التنمية المتوازنة لينعم بها المجتمع المصرى، فهناك مجموعة من السمات الواجب توافرها فى هذا المستقبل، كما يوضح الشكل، من بينها الآتى:

- **الترقى بمستوى التنمية البشرية**، والانتقال إلى مجموعة الدول "مرتفعة التنمية البشرية" وفقاً لتصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (وفقاً لآخر تقرير صادر عام ٢٠٠٨، احتلت مصر المرتبة ١١٢ من بين ١٧٧ دولة، وجاءت ضمن مجموعة الدول "متوسطة التنمية البشرية"). وفى هذا السياق تبدو أهمية التركيز على دور التعليم. ولعل من بين الأقوال المأثورة لشعوب جنوب شرق آسيا *اى شئ سوى التعليم فهو يأتى فى المرتبة الأخيرة*".
- **معدلات أعلى من التنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئى**، وهو المفهوم الذى أصبح يُطلق عليه "النمو الذكى" (Smart Growth)، ليجمع بين مبادئ استخدام الأراضى والتنمية، بهدف تحسين نوعية حياة المجتمع، والحفاظ

على البيئة الطبيعية، وتوفير الأموال والثروات عبر الزمن. هـذا ويعـرض الإطار رقم (٤) المبادئ الرئيسية له.

إطار (٤)
المبادئ الأساسية لمفهوم النمو الذكى

- ☐ المزج بين استخدامات الأراضى، لتشمل فرص بناء المنازل، وحدات الأعمال، والبيع بالتجزئة.
- ☐ بناء تجمعات سكنية ذات تصميم جيد، يضمن إمكانية اختيار المقيمين للمعيشة، والعمل، والتسوق، وممارسة الرياضة وتذوق الفنون فى مكان واحد. وبذلك يصبح من اليسير على الأفراد ممارسة كافة الأنشطة اليومية.
- ☐ توفير أنواع مختلفة من وسائل الانتقال، بالإضافة إلى توافر بنية أساسية آمنة للمشى، وقيادة السيارات وركوب الدراجات.
- ☐ توفير فرص سكنية متنوعة، حتى يتسنى توفير مسكن ملائم لكافة الأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية.
- ☐ تشجيع النمو فى المجتمعات القائمة، من خلال الاستثمار فى البنية الأساسية (مثل الطرق والكبارى والمدارس) بكفاءة.
- ☐ الحفاظ على المناطق المفتوحة، والجمال الطبيعى، والمحميات البيئية.
- ☐ حماية وتطوير الأراضى الزراعية، لكونها توفر الأمن الغذائى، وفرص للتوظف.
- ☐ استخدام مبانى وبنية أساسية صديقة للبيئة، حفاظاً على الأموال والبيئة لفترات طويلة.
- ☐ تشجيع التميز فى الهوية. ذلك أن كل مجتمع هو متفرد ومتنوع وله خصائصه المميزة له.
- ☐ تنشئة المشاركة المجتمعية، حيث أن الأماكن تنتمى إلى من يعيشون ويعملون فيها. ومن ثم تبدو أهمية إشراك المواطنين فى الحياة المجتمعية وفى صناعة القرارات.

Source: SmartGrowthBC, "10 Smart Growth Principles", http://www.smartgrowth.bc.ca/Default.aspx.

- **معدلات مرتفعة ومستقرة للنمو الاقتصادى**، بما يضمن توليـد المزيـد مـن الدخول للمجتمع المصرى، دون الارتكان إلى مصادر لذلك النمو غير مستديمة أو مؤقتة.
- **درجة أعلى من عدالة توزيع الدخول**، وذلك لضمان الاستقرار الاجتمـاعى. على أن هذا المفهوم يعتمد فى الأساس على عدالة توفير الخدمات الأساسـية وفرص الترقى بين أفراد المجتمع، وضمان أن كل فرد يجنى ما يستحق وفقـاً

لقدراته وإمكاناته. هذا إلى جانب تبنّى حزمة من السياسات الاجتماعية الفعّالة والموجهة إلى الأسر الفقيرة والمحرومة.

- **ثقافة استهلاكية رشيدة بين فئات المجتمع**، تتسم بالاعتماد على الحياة البسيطة، وعدم الإسراف فى المعيشة. الأمر الذى ينعكس إيجاباً فى الحفاظ على الثروة القومية، وتعبئة الموارد الذاتية، وحسن استغلالها وتوظيفها.
- **الارتقاء بمعدلات الادخار المحلى** كنسبة من الناتج المحلّى الإجمالى، لترتفع إلى تلك المستويات المُشاهدة فى دول جنوب شرق آسيا – كما أوضح الجدول رقم (٣) –إلى جانب العمل على رفع معدل الادخار الأصيل[٢١]. ففى الصين – على سبيل المثال – توجد مقولة شعبية تؤكد على *"العملة يجب أن تُقتسم إلى نصفين قبل إنفاقها"*، بما يُعبّر عن السلوك الاقتصادى لدى الأفراد حيث يتم الادخار بالتوازى مع الإنفاق الاستهلاكى.
- **الاستثمار الخاص المحلّى** يلعب دوراً تنموياً أكبر أهمية. وفى هذا السياق، تبدو أهمية إعادة تشكيل ثقافة القطاع الخاص بحيث يقوده "الأثر التنموى" فى أداء عملياته الإنتاجية.
- **هيكل إنتاجى متحيز للقطاعات عالية القيمة المضافة**، بالتركيز على الصناعات التحويلية غير المضرة بالبيئة، وغير كثيفة استخدام الطاقة.
- **درجة أعلى لتنافسية العامل المصرى مقارنة بالعمالة الأجنبية**، مع التأكيد على أهمية العمل الجاد والخلاّق. إضافة إلى تأصيل قيم وأخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية مثل الانضباط فى العمل، والممارسات الإدارية، والعمل الجاد، والإخلاص فى العمل، والعمل الجماعى، وتشجيع الإنتاجية، والاعتماد على الذات. فكل تلك القيم تؤكد على قيمة العمل فى ذاته مع ضرورة التفوق فيه، لكونه وسيلة للحياة الكريمة وكسب احترام المجتمع.

٥. ٢ الرؤية والأهداف الإستراتيجية

يمكن الوقوف على اتساع الفجوة بين سمات المستقبل المأمول والواقع الحالى للمجتمع المصرى. وحتى يتسنى ذلك، تبدو أهمية صياغة رؤية مستقبلية يتوافق عليها المجتمع المصرى بكافة فئاته. وفى هذا السياق، يمكن صياغة تلك الرؤية المستقبلية[٢٢] لتكون كالتالى:

---

[21] يشير مفهوم الادخار الصافى المعدل (أو الأصيل) إلى معدل الادخار الحقيقى فى الدولة، ويتم حسابه على أنه الادخار القومى الإجمالى مُضافاً إليه الإنفاق على التعليم، ومطروحاً منه كل من إهلاك رأس المال الثابت، والضرر الناتج عن تلوث الهواء واستنفاد الموارد الناضبة (مثل المواد المعدنية والطاقة والغابات).

[22] تعتبر الرؤية "بياناً" (Statement) يحدد طموحات مؤسسة أو مجموعة، أو حتى شخص، أى ما تطمح إليه أو تود أن تكون عليه خلال إطار زمنى معين. وبيان الرؤية فى أفضل حالاته يُعد توصيفاً للعائد المستقبلى المستهدف من وجود المؤسسة خلال فترة زمنية تتراوح بين خمس وعشر سنوات، وفى بعض الحالات تغطى فترة زمنية أطول من ذلك.

"تأصيل منظومة ثقافية داعمة ومحفزة للمجتمع المصرى، يتحلّى من خلالها المواطنون بقيم وسلوكيات التنمية والتقدم بحلول عام ٢٠٣٠"

هذا ويمكن الوقوف على مجموعة من القيم التى عادة ما تحكم المجتمعات المتقدمة، والتى يتعين العمل على تأصيلها لبلوغ مستويات أعلى من التنمية والتقدم. من بين تلك القيم التى يعرض الشكل رقم (٧) مكوناتها الأساسية الآتى:

- **المواطن** (Citizen): هو محور كل نشاط (اقتصادى، اجتماعى، ثقافى، ...).
- **الحرية** (freedom): هى قوام نجاح عمل الإنسان الطموح.
- **المسؤولية** (Responsibility): حرية الفرد تلزمه بالاستفادة منها دون أن ينسى مسؤوليته تجاه من هم حوله وتجاه الشعب بأكمله.

شكل (٧)

المجتمع المصرى: من القيم الثقافية الداعمة للتنمية

المصدر: قام الباحث بتطوير الشكل

- **الإنتماء** (Belonging): وهو قيمة مركبة تتضمن ثمانية مجالات تتمثل فى قيم الانتماء السياسى، وقيم الانتماء الاقتصادى، وقيم الانتماء العلمى والفكرى، وقيم الانتماء الثقافى، وقيم الانتماء العقدى، وقيم الانتماء التعليمى، وقيم الانتماء البيئى، وقيم الانتماء الأسرى.
- **الإنجاز** (Achievement): أود أن أثبت ذاتى اعتماداً على قواى الذاتية، وأن أخوض غمار الحياة بنفسى مع التعلم من تجاربى الشخصية وخبرات الآخرين.
- **الصالح العام** (Public Interest): حيث يشعر كل مواطن بأنه مسؤول عن الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها، بحيث تساهم فى رفاهية المجتمع بأسره.

- **الشفافية** (Transparency): من خلال العمل على توفير المعلومات الدقيقة فى مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على القرارات فى مجال السياسات العامة، وإبراز المعلومات الإحصائية حول السياسة المالية والنقدية والاقتصادية، والفرص المتاحة أمام الجميع. وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة الاجتماعية المصدر الرئيسى لهذه المعلومات، ويجب أن يتم نشرها بعلنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة، ومن أجل حسن الحكم والإدارة والنزاهة ومحاربة الفساد من جهة أخرى.
- **العدالة** (Fairness): وهى قيمة ليس فى وسع الإنسان ممارستها وحيدًا بمفرده، ذلك أنه لا يمارسها حيال نفسه، بمقدار ما يمارسها حيال الآخرين. والعدالة مبدأ أخلاقى يقوم على احترام معايير الحقّ، وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع.
- **التعلم مدى الحياة** (Long Life Learning; LLL): وهو التعلم الذى يبدأ من سن الطفولة إلى سن متقدمة لا تقف عند حد الشهادة الجامعية والحصول على عمل، بل يستمر ومن خلال المدرسة التي تساعد الأفراد على التعلم في جميع مراحل حياتهم. وتتجه أغلب الأنظمة التعليمية المتطورة إلى التعلم المستمر كضمان فى عصر تتفجر فيه العلوم والمعارف بسرعة مذهلة وذلك لإنتاج عقول موهوبة مبدعة قادرة على مسايرة هذا التطور المتسارع، كما يصورها الإطار رقم (٥).

إطار (٥)
حول قيمة "التعلم مدى الحياة"

- يقول هاشيموتو : إن أحد سبل نجاح النظام التربوي في اليابان هو أن المدارس تعمل جاهدة على أن تطور تلاميذها منذ عمر مبكرة (نزعة نحو التعلم مدى الحياة)
- يعرف جون آبوت (John Abbott) مجتمعات التعلم: بأنها المجتمعات التي تستعمل مواردها المادية والفكرية، النظامية وغير النظامية، في المدرسة وخارج المدرسة وذلك وفقاً لجدول عمل يدرك قدرة كل فرد على النمو والاشتراك مع الآخرين.

المصدر: وزارة التربية والتعليم السعودية. "الاستثمار فى التعلم مدى الحياة"، ملتقى التخطيط والتطوير. http://www.ta9weer.com/vb/archive/index.php/t-1189.html، سبتمبر ٢٠٠٧، ٥ ديسمبر ٢٠٠٨.

- **الالتزام** (Commitment): من خلال احترام النظم واللوائح، وعدم الإخلال بالقوانين والأعراف. فهناك الالتزام بالعمل الذي يوكل للفرد، ويأخذ عليه أجرا كالموظف الحكومى أو موظف القطاع الخاص. وهناك الالتزام تجاه الأسرة والمجتمع.

- **احترام الرأى الآخر** (Respect for other Opinions): ذلك أن لكل شخص الحق فى الرأى والتعبير عن أفكاره واتجاهاته. ويشمل هذا الحق أيضاً احترام حرية الآخرين فى التعبير عن أفكارهم وتوجهاتهم.
- **روح الفريق** (Team Work Spirit): تشجيع روح الفريق والعمل الجماعى بهدف تحسين العمل والارتقاء بمستويات الأداء، كما يوضح الإطار رقم (٦).

إطار (٦)
حول قيمة "روح الفريق"

□ سألوا العالم المصرى "أحمد زويل" عن أهم أسباب نجاحه فى الكشف العلمى الذى استحق عنه جائزة نوبل، فجاء الحرص على العمل كفريق على رأس القائمة".

المصدر: صديق محمد عفيفى. "اتجاهات تطوير الثقافة العربية لدعم التميز فى الإدارة"، مؤتمر دور المدير العربى فى الابداع والتميز، الفترة ٢٧ – ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر. http://www.seddikaffifi.com/artical_7.doc، ص ١٢.

- **الانضباط** (Discipline): من خلال احترام قيمة الوقت وأهميته، والعمل على ضبط المواعيد والارتباطات.
- **الجودة** (Quality): حيث تُعَدُّ جودة العمل وإتقانه في كل شؤون الحياة ركناً أساسياً فى قيم التقدم. وهنا تبدو أهمية التكاتف والتنسيق الجماعى لكافة الأعمال والجهود بهدف تقديم منتجات وخدمات تلبى احتياجات العميل أو قد تفوق تصوراته.
- **البحث عن التميز** (Search for Excellence): تنمية التفكير الإبداعى وزرع روح المبادرة للتجديد والابتكار. وثقافة التميز تختلف عن ثقافة الكسل والتواكل والتساهل.

ولما كانت الرؤية تُعبِّر عن الحلم بعيد المدى الذى يسعى المجتمع المصرى إلى بلوغه، فإن الخطوة التالية تتمثل فى صياغة مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التى يتعين العمل على تحقيقها، ومن بينها الآتى:

- إحداث توافق بين ثقافتى إنجاز النمو الاقتصادى والتنمية.
- تأصيل ثقافة استهلاكية رشيدة بين أفراد المجتمع المصرى، وإعلاء قيمة الادخار.
- تطوير ثقافة القطاع الخاص ليأخذ بعين الاعتبار البعد التنموى فى كافة عملياته الإنتاجية، كما يوضح الإطار رقم (٧).
- إعلاء ثقافة العمل الجاد والترقى الوظيفى المعتمد على الجدارة والتميز.

- الاقتراب من أفضل الممارسات فيما يخص النظم الثقافية الداعمة للتنمية والتقدم.

إطار (٧)
مسؤوليات القطاع الخاص لدعم جهود التنمية

- ☐ توفير فرص ودخل باستخدام التكنولوجيات الملائمة وخلق قيمة مضافة من العمليات الإنتاجية.
- ☐ لعب دور محفز فى الاقتصاد، وبصفة خاصة من خلال استخدام الموردين المحليين والمواد الأولية ومدخلات الإنتاج المحلية.
- ☐ الربط بين الاقتصاد المحلى والأسواق الدولية.
- ☐ احترام البيئة الطبيعية ومساندة التوجه نحو التنمية المستدامة.
- ☐ دفع الضرائب لتوفير مصدر لإيرادات حكومة الدولة للإنفاق على خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى.
- ☐ المساهمة فى خلق مناخ ديمقراطى والمساءلة الحكومية لصالح المواطنين.
- ☐ عدم التورط فى ممارسات الفساد والتلاعب بإجراءات السياسة العامة، أو الممارسات الاحتكارية الضارة والإضرار بوحدات الأعمال المحلية.
- ☐ دعم ومساندة منظمات المجتمع المحلى، من خلال إشراك فرق عملها والأسر التى تنتمى إليها فى أنشطة التنمية المجتمعية.
- ☐ المشاركة فى شراكات مع مؤسسات البحث الوطنية والإقليمية.
- ☐ إعادة الاستثمار فى السوق المحلى.

Source: Canadian Council for International Co-operation, "Engaged or Entangled ? NGO and the Private Sector on an Agenda to End Poverty", Canada, 2000 http://www.ccic.ca/c/archives/lc_2000-11_engaged_or_entangled_summary_report.pdf

إن البنى الثقافية المستهدف تطويرها تستقى روافدها من التعاليم الدينية السمحة التى يؤمن بها المجتمع المصرى من جهة، وممارسات وتجارب دول جنوب شرق آسيا الناهضة من جهة أخرى. وفى هذا السياق تسعى تلك الأهداف الإستراتيجية إلى معالجة أوجه القصور التى تعانى منها ثقافة الاستهلاك والإنتاج والعمل السائدة فى الوقت الراهن.

٥. ٣ مصادر المخاطر وآليات التغلب عليها

تناول العرض السابق الرؤية المستقبلية المستهدف بلوغها بحلول عام ٢٠٣٠، وكذلك مجموعة من القيم والثقافات الداعمة لها. كذلك فقد تم طرح مجموعة من الأهداف الإستراتيجية الواجب تبنّيها وصولاً لتحقيق تلك الرؤية. على أنه يمكن

الوقوف على مجموعة من المخاطر والمعوقات التى قد تعرقل تحقيق تلك الأهداف الإستراتيجية وصولاً إلى الرؤية. يحاول العرض التالى استعراض بعض من مصادر المخاطر المحتملة وآليات التغلب عليها.

- **انخفاض درجة مساهمة الهيئات التعليمية فى تعميق ثقافة التنمية والتقدم**، الأمر الذى يتطلب العمل على دور أكبر لتلك الهيئات لتعميق القيم وأنماط الحياة الحميدة والداعمة لجهود التنمية بداية من التعليم قبل الابتدائى. وفى هذا السياق ووصولاً إلى "مساهمة فعالة للقطاع التعليمى فى تعميق ثقافة التنمية والتقدم"، قد يكون من الأهمية العمل على المحاور التالية:
  - صياغة سياسة تربوية تأخذ بعين الاعتبار ثقافة التنمية والتقدم، عبر المراحل التعليمية المختلفة.
  - دراسة التجارب والممارسات الناجحة فى هذا السياق، ومثال ذلك تجربة كوريا الجنوبية التى تغرس فى تلميذ المرحلة الإبتدائية أهمية تفضيل المنتج المحلى عن الأجنبى، والعائد من ذلك على تقدم الدولة وتوفير فرص للعمل. كذلك التجربة السعودية فى تحفيز التلاميذ على العمل والادخار، كما يعرضها الإطار رقم (٨).
  - إعادة هيكلة المقررات والمناهج الدراسية بتدريس بعض المواد التى تساعد على غرس قيم ومعايير الفكر التنموى.

إطار (٨)

تنمية ثقافة الادخار داخل المدرسة .. من وحى التجربة السعودية

☐ لأن الادخار يُعَدُّ سلوكاً فى حد ذاته، يمكن تنميته حتى يصبح ثقافةً عامة يعود أثرها على الفرد والمجتمع، فإنه من المهم زرع تلك الثقافة فى النشء والصغار. وانطلاقاً من ذلك لجأت الإدارات المدرسية فى المملكة العربية السعودية إلى تنشئة الطلاب على الإدخار والاستثمار منذ الصغر.

☐ ويتم ذلك من خلال طرح أسهم فى مطعم المدرسة (المقصف) على الطلبة بمبالغ بسيطة (١٠ ريالات على سبيل المثال)، وحتى يتم إعطاء فرصة لجميع الطلبة، فهناك حد أقصى لعدد الأسهم التى يمكن لطالب واحد شراؤها.

☐ بعد بيع جميع الأسهم المطروحة للطلبة، يتم استثمار هذه الأموال فى أنشطة مطعم المدرسة. ومع حلول نهاية العام الدراسى يتم توزيع الأرباح التى حققها مطعم المدرسة على حاملى الأسهم (الطلبة)، وفى العادة تمثل هذه الأرباح أضعاف المبالغ المستثمرة من الطلبة. وتشجع هذه الفكرة الطلبة على استثمار جزء من أموالهم فى المدرسة كل عام.

المصدر: أحمد بدوى، مقابلة شخصية مع المؤلف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى، ٥ ديسمبر ٢٠٠٨.

- **السياسة الإعلامية حافزة للاستهلاك الترفى**، حيث عادة ما تضم المنتجات الإعلامية الحياة المرفهة واستهلاك المنتجات والخدمات المتطورة والفاخرة، دون التسويق الاجتماعى لمجموعة القيم والسلوكيات الداعمة للتنمية والتقدم. وفى هذا السياق وتحقيقاً لهدف وجود "قطاع إعلامى يتبنى رسالة فاعلة ومؤثرة إيجاباً على مسيرة التنمية"، تبدو أهمية العمل على ما يلى:
  - تبنّى استراتجية إعلامية متكاملة تعمل على تنشر الوعى الثقافى والتنموى.
  - التسويق الإعلامى للتجارب الرائدة فى إنجاز التنمية والقيم والسلوكيات المؤيدة لها.
  - ابراز التعاون بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص لتنمية الفكر التنموى لدى المواطنين.

- **غياب إستراتيجية قومية لتطوير القطاع الخاص، تهدف إلى توسيع وتقوية مشاركته فى جهود التنمية**. ويمكن معالجة ذلك بتبنى هدف توافر "قطاع خاص قائد للتنمية ومُشارك رئيسى ومؤثر فاعل على النتائج"، من خلال الآتى:
  - تطوير ونشر ثقافة "القطاع الخاص من أجل التنمية" وفقاً للدور المنوط به والسابق الإشارة إليه، تقوم جمعيات رجال الأعمال والاتحادات الصناعية والتجارية بتبنّيها والترويج لها.
  - تطوير مجموعة من القواعد الحاكمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية مع القطاع الخاص. من خلال مسح القواعد الحاكمة القائمة بالفعل، بما فى ذلك التى تم تطويرها من قبل منشآت الأعمال وجمعيات الصناعة.
  - بناء شبكة علاقات، وتشارك المعلومات، وإقامة حوار ونقاش بين المجموعات التى تعمل فى قضايا المشاركة المجتمعية لمنشآت الأعمال (Social Corporate Responsibility).
  - بناء شبكات العلاقات للأعمال تربط بين المؤسسات المحلية والدولية.
  - صياغة دليل يستعرض كيف يمكن التعامل مع مؤسسات الأعمال لتشارك فى القضايا التنموية، والطرق والأساليب لتغييرها.

- **غياب إستراتيجية فعَّالة لتطوير القطاع الصناعى** ليلعب دورا أكبر فى جهود التنمية والتقدم، دون إغفال مبادئ "النمو الذكى". وهنا يمكن التغلب على ذلك من خلال تبنى هدف تطوير "قاعدة تصنيعية قوية قائدة لدفع الأداء الاقتصادى والتنمية". ومن بين المهام التى يمكنها الإسهام فى تحقيق ذلك الآتى:
  - تطوير سياسة صناعية جديدة (New Industrial Policy) تقوم على تحسين درجة تنويع الهيكل الإنتاجى، وتُعلى تنفيذ "العناقيد الصناعية".

- تعميق التوجه نحو إنشاء "عناقيد ابتكارية" (Innovation Clusters) وسلاسل للقيمة (Value Chain).
- توفير آليات لرفع تنافسية وجودة المنتجات المحلية.
- تفعيل آليات التشابك بين القطاعات بما يضمن التنسيق والتكامل فيما بينهم.
- رفع كفاءة قاعدة البيانات الصناعية.
- تشجيع إقامة المشروعات فى إطار مفهوم العناقيد الصناعية.
- توجيه المزيد من الإنفاق والاهتمام بأنشطة البحث والتطوير.

- **كبر حجم القطاع غير الرسمى فى النشاط الاقتصادى**، وما يرتبط به من انخفاض درجة جودة منتجاته ووصوله إلى الأسواق العالمية. هذا القطاع يمثل كذلك فرصة مهدرة لتدعيم القوة الاقتصادية للمجتمع. وفى هذا السياق تبدو أهمية العمل على دمج القطاع غير الرسمى من خلال الآتى:
  - تبنّى إستراتيجية للتسويق الاجتماعى للاندماج فى القطاع الرسمى.
  - تحسين إجراءات تسجيل الأعمال واستخراج التراخيص اللازمة (التوسع فى تعميم تجربة المنفذ الواحد).
  - تسهيل الحصول على تمويل لبدء النشاط، وبشروط ميسرة (من خلال الآليات غير التقليدية مثل رأس المال المخاطر، التأجير التمويلى..إلخ).
  - تشديد الرقابة على الأعمال الصناعية غير الرسمية.
  - صياغة حوافز للاندماج فى القطاع الرسمى.
  - تحسين مهارات القوى العاملة لتواكب متطلبات سوق العمل.

- **قصور الأوعية الادخارية عن تحفيز المواطنين على الادخار**. وفى هذا السياق تبدو أهمية العمل على تطوير تلك القنوات من خلال تبنى هدف "ترسيخ قوة ادخارية وطنية دافعة لتمويل جهود التنمية والتقدم". ومن بين الجهود التى من شأنها تحقيق ذلك الآتى:
  - تنويع حزمة القنوات الادخارية المتاحة للمواطنين، مع مراعاة أن تحقق له عائداً مناسباً يُحفّز على الادخار.
  - استهداف معدلات تضخم منخفضة نسبياً والعمل على تحقيقها، حتى لا تؤدى إلى تآكل المدخرات.
  - دراسة التجارب الناجحة فى دول آسيا الناهضة لتشجيع مواطنيها على الادخار.

إضافة إلى ما سبق، يمكن الوقوف على مجموعة أخرى من التهديدات والمخاطر التى قد تعوق تنفيذ الأهداف الإستراتيجية السابق الإشارة إليها، والتى يعرض الجدولان (٤) و(٥) بعض منها. على أن العرض السابق استهدف أن يطرح على بساط النقاش مجموعة من القضايا المثارة حول تطوير منظومة جديدة للثقافة الداعمة لجهود التنمية والتقدم، دون إغفال أن تلك الجهود يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعد الأبعاد الثقافية والاقتصادية والمجتمعية.

٦- الخلاصة والتوصيات

يعتبر العديد من المختصين أن تغيير البنية الثقافية للمجتمعات هو المدخل الصحيح إلى التنمية، كما أن مفهوم التنمية ليس مرتبطا بالعوامل السياسية والاقتصادية والصناعية والبيئية وحدها، بل بثقافة المجتمع كله. ويؤيد ذلك الدكتور "جابر عصفور"[٢٣] الذى يُشير إلى أن هناك عدة مفاهيم خاطئة عن التنمية والتقدم، من بينها جعل الاقتصاد العامل الأول للتنمية. ووفقاً للعديد من التجارب التنموية الناجحة، فقد أدرك عدد من الدول النامية أن الثقافة هى الدواء الناجع والحل الأمثل لكل أمراض التخلف وعوائق التنمية. هنا أمكن التمييز بين ثقافتين تؤثران فى التنمية، الأولى ثقافة التقدم التى تدفع بعجلة التنمية والأخرى ثقافة التخلف. وهى ثقافة اتكالية تقليدية فى الأغلب الأعم ومعادية لحرية الفرد فى التفكير والتعبير وحق الاختلاف فى كل الأحوال.

قامت الورقة البحثية عبر أقسامها الستة بمحاولة للإجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية تخص العلاقة بين الثقافة والتنمية فى الحالة المصرية. اختص **السؤال الأول** بحال التنمية التى شهدها المجتمع المصرى عبر مراحله المختلفة بدءاً من منتصف حقبة السبعينيات من القرن العشرين. وقد خلص التحليل المقدَّم إلى الآتى:

- تسجيل الاقتصاد المصرى معدلات نمو متقلبة خلال فترة الدراسة، لم يقابلها تحسن فى الأداء التنموى مُعبراً عنه بهيكل توليد الناتج المحلى الإجمالى الذى استقرت فيه نسبة مساهمة القطاعات السلعية عند ٤٥% من إجمالى الناتج فى نهاية الفترة الزمنية (٢٠٠٦/٢٠٠٧).
- لم يواكب النمو الاقتصادى المتحقق فى بعض سنوات الدراسة تحسيناً جوهرياً فى مستوى التنمية البشرية – والذى تم استخدامه للتعبير عن حال التنمية بالمفهوم الأشمل والأعم.
- شهدت مصر خلال الفترات المتتالية منذ بداية حقبة الستينيات إما أداء تنموياً غير متوازن لصالح النمو الاقتصادى، أو أنها عانت من حلقة مفرغة يتدنَّى فيها الأداء الاقتصادى والتحسن فى مستوى التنمية البشرية، وكل من هذا التردِّى فى الأداء يغذى الأخر.

[23] جابر عصفور، "الثقافة..التنمية..التغير الاجتماعي"، ندوة (الثقافة والتنمية) ضمن فعاليات مهرجان القرين الثقافي الـ١٤، عن شبكة النبأ المعلوماتية، "إعادة هيكلة البنية الثقافية للمجتمعات هى المدخل الصحيح إلى التنمية"، الاثنين ٣ كانون الأول، ٢٠٠٨، ٤ ديسمبر ٢٠٠٨.